

قتلاد • هف • سوريا

بين لمل الإصلاح وتحديث الثقة.. ماذا ينتظر سوريا بعد طرح عملها الجديدة؟

تاريخ النشر

30 أغسطس 2025

اكتب

هاني هاشم

مرسلة شبكة سوريا مورس: الجبارة في هف



ترجت الليرة السورية خلال السنوات الأخيرة إلى مستويات قياسية لمل العملات الأجنبية، حيث
لج الوطن بدلة إلى رقم قديمة ضعة لقطية دلجاته الأساسية. ويعتبر مراقبون أن لمل
القيم القوي ليست سوى انكسار لدولة الكومة لستلة الثقة بالعملة الحالية بعد كثر من
عقد من القضم المتسارع والافيار القضي.

وفي طاربعها لستلة الاستقرار القوي والقضي، تخط الكومة السورية وهف مصادر صفية
لإطلاق عملة جديدة في 8 ديسمبر/كانون الأول 2025 عبر تخفيض فئتها بنسبة صفرين والبد في تدل
مردلي يمتد لمل كل، وتلقي هف الخطوة في سيف تحولت سييفية ومزية، كما توالج تحديث
مقعة تطلب تسبقا هفقا وحما بلاديا شللا لمل نجلها وترسيخ ثقة الوطنين بالليرة

المسورية.

ووفقا لمصادر مطلعة في الصف المركزي السوري، فإن هف الخطوة تأتي ضمن حزمة من الجردات
القتصادية التي هف إلى استقرار سعر الصف، وكلفة القضم الجلم، ومدارة الضاربك في
سف الصف الجني، باللفة إلى كلفة تزيف العملة التي انشر بشكل واسع.

ملح اقرار المتوقع

من لمل ملح اقرار المتوقع لستبدال العملة عبر سحب العملة الحالية من الفئك المختلفة
وإصدار فئك ورقية ومعدينية جديدة بتصميم مختلف وهف لحت تقنيك الحماية للقلب عف مشكلة

التزيف، ومن المتوقع أن يتم إزالة الثُغَر من القيمة الفعلية للعملة الجديدة، لتسهيل العمليات اليومية للمواطنين وتضيف عبء العمل بالأرقام الكبيرة، ومن المرجح أن يتم منح عملة للمواطنين لاستبدال ما بحوزتهم من العملة القديمة بالجديدة، دون أي خسارة في القيمة

القيمة خلال تلك الفترة.
لهدف مالي وقصدي

وتهدف الحكومة من هذا القرار إلى استعادة السيولة النقدية والمسيطرة على الكتلة النقدية المتداولة خارج نطاق القطاع المصرفي الرسمي، ومكافحة التضخم الذي أثبتت القوة الشرائية للمواطنين، حيث فقدت الليرة السورية أكثر من 99% من قيمتها منذ بداية الأزمة، واحد من ظواهر تزيف العملة المحلية التي تفشت في السنوات الأخيرة وأدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتسهيل العمليات النقدية اليومية للمواطنين والتجار بعد أن أصبحت الثُغَر عبئاً على

الحسابات.

التهك المنفعة والتضخيم الفنية

وبسبب الصعوبات الأولية فقد وقع الاتفاق طبعة الفئات النقدية الجديدة مع شركة روسية متخصصة تسمى Oznak التي سبق وأن أصدرت العملة السورية خلال عهد الأسد، وربما تحل محل أخي في المشروع مثل الإمارات وألمانيا، في محاولة لتوسيع خيارات الطبعة وتقليل الاعتماد على موسكو.

وجود فعل وتضخيم

وفيما يجب على الاقتصاديين بالخطوة بمتابعتها ضرورة ملحة لتنظيم القطاع المالي، حذر آخرون من مظهرها إذا لم تترافق مع إصلاحات اقتصادية شاملة

الخبير والبلد بالمشأن الاقتصادي الكونشلي لهد كد شبكة سيريا موس " أنه وبالمبدأ الاقتصادي البسيط فإن تبديل العملة (redenomination) بد ذاته هو إجراء تقني يسهل الحسابات اليومية ويحلل الأسعار والمستندات أبسط، لكنه ليس علاجاً جذرياً لمشكلة انهيار العملة، وإن نجح أو فشله يعتمد كلياً على السياسات المصاحبة والمعدنية التي تبنيها السلطات النقدية

والمالية.

ومن كلفة تأثيره على الاقتصاد والوضع المعيشي قال "لهد": تبسيط العمليات النقدية عبر تقليل الثُغَر في الأسعار والرواتب والفواتير يسهل الحسابات اليومية والعمليات البككية، وله أثر نفسي رمزي إيجابي مؤقت فقد يعيد ثقة سطحية لدى المواطنين إذا صاحبتها عملة توصل وقيمة وإجراءت ملموسة، لكنه لا يقال التضخم الحقيقي ما لم تعالج أسبابه (جز مالي، عز في ميزان المعقولات، نص الاحتياطات الأجنبية، فقدان الثقة، والحوالة)، وبالتالي مستوى المعيشة لن يتحسن إلا إذا

تلا ذلك ضبط حقيقي للاقتصاد.

وحول المخاطر الرئيسية قال "لهد": إن قصر التغيير على طبعة تسمية العملة دون إصلاحات مالية وتقنية، سيبيح التضخم مرتفعاً وان تغير القوة الشرائية، وعند طبعة التسعير يمكن أن يحدث تقريب للف ل الأسعار أو رفعها لربح التجار) بسبب غياب المنقصة أو نص السعر، ما يزيد التضخم المدرك من الناس، وعملياً يستبدل الأوراق والأورق والتفعل المزوج) قد تستمر فترة انقالية) قد تخف التباين والحداراً تقديراً في السوق السوداء، وإذا ظل العجز المالي مَوْلاً طبعة تقود، فحف الثُغَر سيجو بلا جوى لأن التضخم الحقيقي سيستمر.

وقال "لهد": هي يكون الإجراء أكثر من مجرد «عمل رمزي» ويحقق تسهلاً حقيقياً يجب أن صاحبه على التقليل من التضخم الحقيقي: عبر عرض خطة واضحة للسياسة النقدية والمالية (قواعد لتحويل العجز، وأهداف قضائية محددة)، وتحديد سعر الصرف وإدارة احتياطيات العملة الأجنبية عبر خفض الفواقد بين السوق الرسمي والسوق السوداء، وبناء احتياطيات لتثبيت سعر الصرف، وضمان استقلالية وصداقية الصرف المركزي بسياسات شفافة، وتوصل، وألوت احترازية)، وشبكة هامة إقليمية عبر صم الفئات المعينة لتعويض أي ارتفاعات أسعار مؤقتة (تحويلات نقدية، صرسلع أساسية)، وإصلاحات هيكلية قصيرة ومتوسطة المدى عبر تعزيز الإنتاج وطمحة إلهام القطاعات

المتوقعة، وجب استثمارات خارجية بشروط واضحة.

وحول إمكانية فشل والتضخم كد الخبير الاقتصادي الكونشلي لهد أن الخطر كبير إذا لم ترافق الخطوة بإجراء حقيقي، والتاريخ مليء بأمثلة على حول حقت لُغَر عن عملها ولكن التضخم يستمر لأن الأسباب الأساسية لم تُعالج، فالنجاح ليس في تغيير الأرقام، بل في تغيير المسار الاقتصادي وطمحة بنة الثقة لدى المواطنين والمستثمرين.

وضع الكونشلي لهد الفريق الحكومي المعني بالقول: أُلنوا جولا زمنياً وشرحاً عملياً كيفية استبدال الأوراق وإدارة الأسعار خلال فترة الانتقال، وضوا حزمة إصلاحات مالية وتقنية معززة (تطو مع بد العملة الجديدة) (تقييد تحويل العجز تقديراً، سياسات سعر صرف واضحة)، وطلّوا هامة توصل ضمة شرح كيف سيتم عملية الاستبدال وكيف ستُحفظ قيمة المدخرات، ورفقوا الإجراء بهامة إقليمية فورية المحتاجين لتلقي صحة معيشية.

وحق الآن، لم يدر عن الصف المركزي السوري أي بيان رسمي يفصل موعد أو آلية التنفيذ، حيث لا تزال الخطة قيد الدراسة والتخطيط العميق.

ورغم الطابع الرمزي والجدب لخطوة حذف الأسماء من الليرة، فإن نجاحها موهوم بقدرة الحكومة على هجّم الخطوة ضمن حزمة إصلاحات نقدية مؤسسية تضمن إصلاحات مصرفية، وضبط سياسي وقضائي، وتمعية شعبية فعالة، ولكن في غياب ذلك، قد تتحول هذه المبادرة إلى مجرد عرض شكلي يخفي استقرار أزمة فقدان الثقة بحلول نقدية حقيقية.

وإطلاق العملة الجديدة يمثل نقطة تحول محتملة في مسار الإصلاح الاقتصادي السوري، لكنه يظل هذا بقدرة الحكومة على موازنة الرمزية السياسية مع المتطلبات الاقتصادية الفعلية. فهل تكون الخطوة بداية مسار استقرار تقي طويل، أم مجرد فصل جديد في معاناة السوريين مع الليرة؟

الرابط الرسمي للمقال



SCAN TO READ

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=2586